

الأزمة المالية الحادة تجرّع الكويت كأس التقشّف المرّة

الركض لتدارك الأزمة بعد رفض السير المتدرج في طريق الإصلاح



التعود على الرفاه يضاعف من وقع الأزمة

تمويله إلا في حال تحقيق فائض في الحساب الختامي السنوي للدولة. وهاجم نواب في البرلمان وخبراء اقتصاديون تعاطي الحكومة الكويتية مع الأزمة المالية معتبرين أنها تتعدّد التخفيف من قضية الرواتب لتمير مشروعها للدين العام.

ونقلت صحيفة "القبس" المحلية عن النائب رياض العبدساني مطالبته للحكومة بعدم التفكير في المسّ بجيب المواطن، فيما توعد النائب خليل الصالح بالتصدي "لاي قرارات تهدّد الوضع المعيشي للمواطن". أما الخبير الاقتصادي علي رشيد البدر، فقال إن حصر الحلول في الدين العام هو حديث العاجز.

وكثيرا ما تعرّضت الحكومات الكويتية المتعاقبة لاتهامات بالتراخي في تنفيذ إصلاحات شاملة للاقتصاد، وكذلك بالمسؤولية عن ظاهرة انتشار الفساد في الهياكل الحكومية والإدارية.

وفي مظهر على سوء التسيير، وفي خضم الحديث عن الأزمة المالية المتفاقمة والحاجة إلى الاستدانة لسدّ العجز آثار وزير المالية قضية عجز الحكومة عن تعبئة مواردها للخروج من الأزمة، حيث قال الوزير براك الشيبان إن الدولة لم تتمكّن من استيفاء مبالغ متراكمة لدى كل من مؤسسة البترول ومؤسسة الموانئ الكويتية يصل مجموعها إلى 21.7 مليار دولار.

عمال مسنون يقادرون الكويت بحقائب مليئة بالذكريات

ص 20

كورونا وانخفاض أسعار النفط. وكان وزير المالية براك الشيبان قد أكد الشهر الماضي، أن السيولة المتوفرة تكفي لتغطية الرواتب لشهر نوفمبر المقبل.

ويرفض البرلمان الكويتي مشروع قانون الميزانية للعام الجديد بسبب عدم قبول تمويل عجز الميزانية الحكومية عبر الاستدانة.

وأظهر التقرير الشهري للبنك المركزي الكويتي انخفاض الأصول الاحتياطية الأجنبية للدولة بنسبة واحد في المئة على أساس شهري. ووفقا لبيانات البنك فقد انخفضت الأصول الاحتياطية للكويت إلى 45.1 مليار دولار في يوليو 2020، مقابل 45.6 مليار دولار في يونيو.

ويعتمد اقتصاد الكويت على الصناعة النفطية وتشكل أكثر من تسعين في المئة من الإيرادات الحكومية، وكان يبلغ إنتاج البلد من النفط 2.8 مليون برميل يوميا قبل أن ينخفض إلى نحو 2.2 مليون برميل بسبب الالتزام بتخفيضات تحالف أوبك+ الهادفة إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط العالمية.

واعترض النواب الكويتيون في وقت سابق على مشروع قانون للدين العام يتضمّن السماح للحكومة باقتراض 66 مليار دولار خلال ثلاثين عاما. وطرح من ضمن الحلول معالجة الأزمة اللجوء إلى صندوق الأجيال، وهو عبارة عن صندوق سيادي يدير أصولا تفوق 533 مليار دولار. ويشتمل الخيار المتعلق بالصندوق الذي يمنع القانون الكويتي السحب منه وقف

بالطائرات المسيّرة لدفعها للقبول بهدنة عاجلة تكون تحت بند مراعاة الظروف الإنسانية في اليمن والتي بلغت درجة كبيرة من التعقيد، مضيفا أنّ ضغوط الحوئي تشمل أيضا الأمم المتحدة عبر وقف رحلات الطيران إلى صنعاء بهدف إجراج المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث وتحمله جزءا من المسؤولية عن تعقيدات الوضع الإنساني.

فرض ضرائب على غرار ما أقدمت عليه دول خليجية أخرى ضمن حزم إصلاحاتها لاقتصاداتها وتنويع مصادر دخلها.

وقد برز هذا المعطى بوضوح لدى الإعلان عن خفض حجم النفقات بالميزانية العامة للسنة المالية الحالية 2020-2021 بنحو 3.1 مليار دولار، عندما شدّد عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة على القول إن التخفيضات لن تمس بحقوق الموظفين أو الدعم أو المنافع الاجتماعية.

أكبر «المحزّات» لدى نواب مقدمين في نوفمبر القادم على انتخابات برلمانية، هو المساس برفاه المواطنين

وفي نقده للحكومة أشار عبدالصمد إلى وجود مأخذ كثيرة على التعاقبات الحكومية التي أبرمت خلال أزمة كورونا دون وجود آلية واضحة لذلك. وأضاف أن الفوائض المالية الفعلية المحققة خلال السنوات من 1999 وإلى غاية 2019، بلغت 163.8 مليار دولار، موضحا أنّ هذه المبالغ تم ترحيلها إلى الاحتياطي العام، لأنها استنفدت نتيجة غياب النهج الحصيف في ما يتعلق بمصرفات الدولة.

وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات

مشكلة الكويت لا تتلخّص فقط في مواجهة أزمة مالية حادة تعاضدت في صنعها عدة ظروف على رأسها انخفاض أسعار النفط وضغوط جائحة كورونا على الاقتصاد، ولكنّها تتعدّى ذلك إلى محدوديّة خيارات الحكومة لتجاوزها، في ظلّ اعتراض البرلمان على بعض الحلول المقترحة، وخصوصا منها ما يمسّ برفاه المواطن الذي اعتاد على مرّ السنوات على سخاء الدولة وكرمها في تقديم الهدايا والخدمات بالمجان.

الكويت - تبدو الكويت اليوم وهي تواجه الأزمة المالية الحادة وتعمل على تطبيق تداعياتها، مضطرة إلى الركض بعد سنوات من التكوّن في بدء السير بتوّد وتدرج في طريق إصلاح اقتصادها وتنويع موارده للحدّ من ارتهاه الشديد للنفط.

وعقد مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) في وقت سابق هذا الأسبوع جلسة سرّية لمناقشة الحالة المالية للدولة بناء على طلب الحكومة الكويتية، التي قالت مصادر إنّها تتجنّب إثارة الفزع في المجتمع بشأن سوء الحالة المالية وتحاول قدر المستطاع التكتّم على خلافاتها الحادة مع البرلمان حول الحلول المطروحة لمعالجة الأزمة.

وعلى الرغم من ذلك طفت تلك الخلافات إلى السطح عندما هاجم نواب في المجلس طريقة حكومة الشيخ صباح الخالد في التعامل مع الوضع المالي الصعب، متهمين إياها بـ"ترويع المواطنين" عبر التلويح بالعجز عن دفع رواتبهم.

وتمع وصول الأزمة المالية حدّ التشكيك في إمكانية قدرة الدولة على دفع رواتب موظفيها لشهر أكتوبر القادم، لم يعد ثمة من خيار أمام الحكومة الكويتية سوى اللجوء إلى حلول هي بمثابة أدوية مرّة لا تناسب الدولة المعروفة برفاهها ومجتمعها.

وطرح الوصل والاستدانة ووضع قيود على تمويل صندوق الأجيال كحلول عاجلة لسدّ العجز المتفاقم في ميزانية الدولة والذي بلغ في أحدث التقديرات 45.68 مليار دولار خلال العام المالي الجاري الذي ينتهي في مارس المقبل مرتفعا من 25.12 مليار دولار مطلع العام.

ويجري طرح هذه الخيارات في ظلّ حالة من عدم الوفاق بين الحكومة ومجلس الأمة (البرلمان) المعارض خصوصا على مراعاة الدين الخارجي معتبرا الأزمة ناتجة عن الهدر وسوء التسيير أكثر ممّا هي ناتجة عن تراجع الموارد وشحّها.

لكن أكبر «المحزّات» لدى نواب مقدمين في نوفمبر القادم على انتخابات برلمانية، هو المساس برفاه المواطنين وطرح حلول من قبيل

الكاظمي يوسّع دائرة الحلفاء في أربيل لتقليص مساحة لعّب الأعداء في بغداد

أربيل (العراق) - يسعى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى تخفيف مساحات التوتر بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق شعبة المستقل شمالي البلاد، وذلك قبيل الانخراط في مرحلة التحضير للانتخابات العامة التي حددت بغداد موعدا لها، هو الأول من يونيو 2021.

ويحدث علاقات الكاظمي مع القيادات الكردية على أحسن ما يرام عندما وصل، الخميس، إلى أربيل مركز الإقليم في زيارة سرعان ما تتالت مع بدايتها النصريجات الودية وأنباء عن التوافق على حلّ الملفات الخلافية العالقة بين الطرفين.

وهناك عدّة ملفات عالقة تسببت مؤخرا في توقّف بغداد عن دفع رواتب موظفي الإقليم. ويعد استخراج النفط وتصديره من أبرز نقاط الخلاف بين بغداد وأربيل، إذ تريد الحكومة الاتحادية التحكم بمفريدها، وفقا للدستور، ببيع البترول في الأسواق العالمية بينما ترى حكومة الإقليم الكردي أن القوانين تجيز لها القيام بهذه العملية.

وتريد بغداد أيضا أن تضع يدها على منافذ الإقليم الكردي البرية مع كل من تركيا وأربيل، فيما تقول أربيل إنّها يمكن أن تسمح للحكومة بالسيطرة الجزئية على هذه المنافذ.

ويوضح شواني أن إنتاج إقليم كردستان من النفط كان يبلغ 480 ألف برميل يوميا لكن بعد اتفاق أوبك تم تخفيضه إلى 410 آلاف برميل يوميا، لافتا إلى أن هناك شركة عالمية تعاقدت معها حكومة إقليم كردستان تقوم بتدقيق كل ما يتعلق بالنفط من إنتاج وبيع وإيرادات ويعدها تقوم حكومة الإقليم بتسليم جميع بيانات التدقيق إلى الحكومة الاتحادية.

شدد على أن حكومة الإقليم "ترغب في الوصول لاتفاق استراتيجي لإنهاء جميع المشاكل العالقة" مع بغداد. ويقول مراقبون إن الكاظمي يحاول تصفير الخلافات مع إقليم كردستان الحليف الوثيق للخليج والغرب والولايات المتحدة قبل الشروع في التحضير لانتخابات عامة يعتقد أن نتائجها ستكون حاسمة لجهة تحديد النقل السياسي للمشروع الإيراني في العراق.

غير أنّ طريق رئيس الوزراء ليس مهندسا تماما للقيام بذلك، إذ توجد في بغداد عدّة قوى سياسية تدعو للتشدّد مع قيادة إقليم كردستان التي تنتهها بالانتهازية واستغلال قسم أكبر مما يستحقّه الإقليم من الثروة العراقية.

وتجلس، الخميس، المعارض على خطوات تقارب الكاظمي مع الالبارزاني، عندما دعا انتلاف النصر بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، في بيان، رئيس الوزراء إلى تنظيم العلاقة مع إقليم كردستان دستوريا، وحسم ملفات النفط والمنافذ الحدودية لـ"ضمان العدالة".

ولا تجمع بين العبادي وقيادات إقليم كردستان العراق علاقة ودية حيث كان الرجل على رأس الحكومة العراقية عندما نظم أفراد العراق استفتاء على استقلال إقليمهم سنة 2017 تصدّى له العبادي بحزم شديد فرفض عقوبات غير مسبوقة على الإقليم دفعت قيادته إلى التراجع عن مساعي الاستقلال.

ويبحث الكاظمي مع البارزاني الأب "مجمّل الأوضاع العامة على الساحة الوطنية، وأبرز التحديات التي تشهدها البلاد، وتوحيد المواقف على المستوى الوطني، فضلا عن ملف إجراء الانتخابات المبكرة".

وأكد الكاظمي خلال اللقاء "حاجة العراق الفعلية للإصلاح، وأن تكون

ويبحث الكاظمي مع البارزاني الأب "مجمّل الأوضاع العامة على الساحة الوطنية، وأبرز التحديات التي تشهدها البلاد، وتوحيد المواقف على المستوى الوطني، فضلا عن ملف إجراء الانتخابات المبكرة".

وأكد الكاظمي خلال اللقاء "حاجة العراق الفعلية للإصلاح، وأن تكون

انتلاف حيدر العبادي أول المعارضين على خطوات التقارب بين رئيس الحكومة الحالي مع قيادة إقليم كردستان العراق

وتدرّ منافذ أربيل مع تركيا ومنافذ المسلمين مع إيران عوائد مالية تقدر بالملايين من الدولارات سنويا، وهو ما يفسر سبب تمسك الأحزاب الكردية الكبيرة بها.

ويسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني مباشرة على منفذ إبراهيم خليل، وهو دهوك، الذي يعد أبرز نقطة تبادل تجاري بين العراق وتركيا، فيما يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على معبر باشماخ بين السلمانية وإيران إلى جانب معابر فرعية أخرى.

ويواجه الحزبان اتهامات منذ أعوام بالسيطرة الكلية على عوائد هذه المنافذ واستخدامها لتعزيز نفوذهما السياسي وسيطرتهم على شؤون الحكم شبه المستقل في المنطقة الكردية.

وتريد بغداد أن تقطع عوائد المنافذ مع تركيا وإيران من حصّة الإقليم الكردي ضمن الموائمة المالية العامة، لكن أربيل ترفض التفاوض.

ويوم الخميس توجه الكاظمي إلى أربيل والتقى مسعود البارزاني الرئيس السابق لإقليم كردستان العراق بعدما التقى نجلة مسرور الرئيس لحكومة الإقليم.

ويبحث الكاظمي مع البارزاني الأب "مجمّل الأوضاع العامة على الساحة الوطنية، وأبرز التحديات التي تشهدها البلاد، وتوحيد المواقف على المستوى الوطني، فضلا عن ملف إجراء الانتخابات المبكرة".

وأكد الكاظمي خلال اللقاء "حاجة العراق الفعلية للإصلاح، وأن تكون



تقارب مع الالتزام بالحدود

الحوثيون يمعنون في التصعيد ضدّ السعودية

ونقل في وقت سابق عن مصدر سياسي يعني قوله إنّ الحوثيين في أشدّ الحاجة لتوجيه رسائل سياسية عبر استهداف السعودية في الوقت الحالي نظرا لتعدّد أوضاعهم المالية، وحتى العسكرية بسبب دخولهم عبر مواجهات مرهقة شتّتت قواهم على عدة جبهات.

كما رجّح مصدر ثان أن يكون الحوثيون بصدد محاولة الضغط على السعودية عبر استهدافهم لأراضيها بالطائرات المسيّرة لدفعها للقبول بهدنة عاجلة تكون تحت بند مراعاة الظروف الإنسانية في اليمن والتي بلغت درجة كبيرة من التعقيد، مضيفا أنّ ضغوط الحوئي تشمل أيضا الأمم المتحدة عبر وقف رحلات الطيران إلى صنعاء بهدف إجراج المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث وتحمله جزءا من المسؤولية عن تعقيدات الوضع الإنساني.

وأضاف البيان ذاته أنّ "المليشيا الحوثية الإرهابية تعتمد التصعيد العدائسي والإرهابي..."، مؤكداً أن قيادة القوات المشتركة للحلف تطبق وتتخذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين والأعيان المدنية، وتتخذ الإجراءات العملية لتفادي الأضرار الناتجة عن هذه الأعمال الإرهابية، لافتا إلى أنها استنفدت نتيجة غياب النهج الحصيف في ما يتعلق بمصرفات الدولة.

وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات

وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات

وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات

وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات

وتعيش الكويت واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات